

# مركز المنبر

للدراستات والتنمية المستدامة  
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES  
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT



## تداعيات حرب إيران بدأت للتو

الكاتب: نانسي أ. يوسف وجوناثان ليمير

المصدر: مجلة "ذا أتلانتيك" الأمريكية/ نُشر بتاريخ 30 نيسان 2026



## عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقل، مقره الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام - فضلاً عن قضايا أخرى - ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا تهّم الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

<https://www.almanbar.org>

[info@almanbar.org](mailto:info@almanbar.org)



<https://t.me/manbarcenter>



[07816776709](tel:07816776709)

## تداعيات حرب إيران بدأت للتو

الكاتب: نانسي أ. يوسف وجوناثان ليمير

المصدر: مجلة "ذا أتلانتيك" الأمريكية/ نُشر بتاريخ 30 نيسان 2026.<sup>1</sup>

إخفاق الأهداف الأمريكية في الحرب ينذر بموجة اضطرابات مزمنة.

احتفى الرئيس ترامب بإعلان طهران إعادة فتح مضيق هرمز أمام الملاحة التجارية، حيث نشر عبر منصة (تروث سوشيال) في 17 من نيسان/ أبريل قائلاً: "أعلنت إيران للتو أن المضيق بات مفتوحاً وجاهزاً للعبور بالكامل". بيد أن هذا الانفراج لم يدم طويلاً، بل إن ترامب، في غمرة تسرّعه، كشف عن غير قصد عن النتيجة الأبرز لحربه التي استمرت ثمانية أسابيع: وهي أن مضيق هرمز قد تحوّل، واقعياً، إلى ما يشبه "مضيقاً إيرانياً".

وعلى الرغم من إخفاق إدارة ترامب في بلوغ غاياتها المنشودة سواء في تقويض الطموحات النووية الإيرانية، أو تحجيم قدراتها الصاروخية، أو تحييد أذرعها في المنطقة، وصولاً إلى تغيير النظام إلّا أن هذه الحرب خلّفت تحولات جذرية دائمة. وفي هذا السياق، خلّص خبراء في مجالات الدفاع والدبلوماسية والاقتصاد إلى استنتاجين محوريين، أحدهما قريب والآخر بعيد المدى.

على المدى القريب، ورغم دخول الهدنة المفتوحة حيّز التنفيذ الأسبوع الماضي عقب وقفٍ أولي للعمليات دام أسبوعين، إلّا أن بلوغ نهاية مستدامة للحرب لا يبدو أمراً وشيكاً، إذ أدى التباين الجذري في المطالب الأمريكية والإيرانية بشأن آليات التفاوض، تزامناً مع الحصار المتبادل في المضيق، إلى حالة من الجمود الاستراتيجي. وفي حين

<sup>1</sup> The Iran War's Ramifications Have Only Just Begun. [https://www.theatlantic.com/national-security/2026/04/the-iran-wars-ramifications-have-only-just-begun/687004/?gift=SCYx-5scVta3-cr\\_lgTyZ9](https://www.theatlantic.com/national-security/2026/04/the-iran-wars-ramifications-have-only-just-begun/687004/?gift=SCYx-5scVta3-cr_lgTyZ9)

يترقب الكثيرون في الولايات المتحدة انحساراً سريعاً للضغوط الاقتصادية الناجمة عن الحرب، يظل هذا الاحتمال مستبعداً، ففي ندوة نُظمت بجامعة (فاندربيلت) مؤخراً حول تداعيات الحروب، أجمع خبراء بينهم جنرال متقاعد ومحلل سابق في وكالة الاستخبارات المركزية وقيادي في قطاع الطاقة على أن آثار هذه الأزمة قد تمتد من شهرين إلى تسعة أشهر، في تقديرٍ أثار دهشة المتابعين.

في سياق ذي صلة، يبدو أن الجغرافيا الاقتصادية لمنطقة الخليج في طريقها لتحويل جذري وأبدي، إذ بسطت إيران نفوذاً على المضيق يفوق ما كان عليه الوضع قبل اندلاع الشرارة الأولى للحرب، وهي تتطلع الآن لاستثمار هذا الواقع الجديد. وتتراوح السيناريوهات المطروحة بين فرض طهران رسوم عبور باهظة على السفن التجارية، أو تشكيل تحالف دولي تكون إيران رقماً صعباً فيه لإدارة الممر المائي وتقاسم عوائده. وحتى في حال أبدت طهران مرونة في إعادة المضيق كممر مائي دولي مفتوح، فقد أثبت النظام قدرته على خنق الملاحة متى شاء، رغم المواجهة مع القوة العسكرية الأكبر عالمياً. وفي هذا الصدد، يرى (ريتشارد هاس)، المسؤول السابق في الخارجية الأمريكية، أنه "حتى في غياب السيطرة الصريحة، يظل النفوذ الضمني قائماً، فبمجرد نجاحهم في إغلاق المضيق مرة، باتوا يدركون ويدرك العالم قدرتهم على تكرار ذلك".

هذا الواقع يمنح طهران ورقة ضغط هائلة على نحو 20% من إمدادات النفط والغاز المُسال العالمية. وردّاً على ذلك، بدأت شركات الطاقة والشحن العالمية في تدارس خيارات استراتيجية تتضمن ضخ استثمارات بمليارات الدولارات لإنشاء خطوط أنابيب بديلة وتوسيع الموانئ، والبحث عن ممرات عبر البحر الأحمر رغم ما يحيط بها من مخاطر. إن إعادة صياغة طرق التجارة العالمية على غرار التحوّلات التي شهدتها سلاسل التوريد بعد جائحة كورونا قد تجعل من مضيق هرمز مساراً غير حيوي في

نهاية المطاف، بيد أن الوصول إلى تلك المرحلة سوف يستغرق سنوات من العمل الاستراتيجي والميداني.

في غضون ذلك، يُتوقع أن يؤدي إصرار طهران على بسط سيطرتها على المضيق إلى عرقلة حركة التجارة الدولية، وإبقاء أسعار الطاقة والأسمدة العالمية عند مستويات مرتفعة لسنوات، الأمر الذي سيفاقم من حدة التضخم العالمي، ويضع عقبات أمام مساعي الرئيس ترامب لإعلان انتصار ناجز في الحرب التي أشعل فتيلها.

ورغم تصريحات ترامب عبر منصة (تروث سوشيال) يوم الثلاثاء الماضي، والتي زعم فيها أن إيران تعيش "حالة انهيار" وتتطلع لفتح المضيق قريباً نظراً لاعتمادها الحيوي عليه في تصدير مواردها إلا أن الواقع الميداني يشير إلى عكس ذلك، إذ لم تُبدِ طهران أي بادرة للتخلي عن نفوذها، كما لم يتم التوافق على مسار واضح للمفاوضات المقبلة.

على الجانب الآخر، يبدو ترامب متردداً في استئناف العمليات العسكرية رغم بقائها خيار مطروح. وقد كشف نائب الرئيس فانس ومسؤولون في البنتاغون، في مداوالات مغلقة، عن قلقهم إزاء وتيرة استنزاف مخزونات الأسلحة الأمريكية خلال الشهرين الأولين من الصراع. وفي ظل هذا التعقيد، يبدو المقترح الإيراني بتجميد النقاش حول الملف النووي ريثما تُحل أزمة المضيق غير قابل للتطبيق، مما يضع القوتين أمام اختبار إرادة حقيقي لمعرفة الطرف الأكثر قدرةً على تحمّل النزيف الاقتصادي.

وبينما أعرب مسؤولو إدارة ترامب عن دهشتهم من صلابة الموقف الإيراني رغم استهداف القوات الأمريكية لأكثر من 13 ألف موقع، إلا أنهم يعوّلون على أن الحصار البحري سيفرض بمرور الوقت ضغوطاً خانقة تتجاوز قدرة النظام على الاحتمال، أو

يؤدي إلى نفاذ المخزونات النفطية بما يشلّ قدرة طهران التصديرية. ويراهن المسؤولون الأمريكيون على أن أياً من هذين السيناريوهين سيفضي حتماً إلى رضوخ إيران والعودة لطاولة المفاوضات، وصولاً إلى استعادة الملاحة في الممرات المائية الحيوية.

وبحسب تقديرات (مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات) في واشنطن، فإن الخسائر الاقتصادية الإيرانية بلغت نحو 144 مليار دولار ما يعادل 40% من ناتجها المحلي الإجمالي، وهو ما يعمّق الضائقة الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد أصلاً قبل اندلاع الحرب.

على الرغم من ذلك، يُرَجَّح أن تظهر إيران ممانعة شديدة في التخلي عن قبضتها على مضيق هرمز، إذ بات هذا الممر المائي يشكل مورداً مالياً حيويّاً يتيح لها تعويض خسائرها عبر فرض رسوم عبور وهو مقترح أبدى ترامب مرونة تجاهه في البداية، قبل أن يتراجع البيت الأبيض تحت وطأة ضغوط دول الخليج. ومن المنظور الاستراتيجي، قد يستغرق دفع طهران نحو الاستسلام المطلق شهوراً أو ربما سنوات، وهو أمدٌ كفيل باستنزاف موارد الجيش الأمريكي المنهك بفرض الحصار، والتعامل مع أي اضطرابات، وإنفاذ بنود أي تسوية سلمية.

في سياق الحشد العسكري، يتواجد حالياً ما لا يقل عن 21 قطعة بحرية أمريكية في المنطقة، في مستوى استنفار لم يشهده الخليج منذ غزو العراق عام 2003. ومن المحتمل أن يتحوّل هذا الزخم العسكري إلى معيار دائم للوجود الأمريكي في المنطقة، مما يقوّض قدرة واشنطن على الاستجابة لبؤر التوتر العالمية الأخرى، ويضاعف الفاتورة الباهظة لهذه الحرب. وفي هذا الصدد، كشف القائم بأعمال المراقب المالي لوزارة الدفاع، جولز هيرست، أمام الكونغرس أن تكلفة الصراع

المباشرة بلغت 25 مليار دولار حتى الآن. وخلال الجلسة ذاتها، حذّر النائب رو خانا من أن الحرب ستحمّل الأسرة الأمريكية المتوسطة عبئاً إضافياً يقدر بـ 5000 دولار سنوياً، نتيجة القفزات المتتالية في أسعار الوقود والغذاء.

أمام هذه المعطيات الاقتصادية المتفاقمة، وتآكل شعبية الرئيس التي سجلت 34% وفقاً لآخر استطلاعات (رويترز/إبسوس)، قد يجد ترامب نفسه مضطراً لتقديم تنازلات سياسية قاسية لاحتواء آثار الحرب التي بدأت تنعكس سلباً على رصيده السياسي داخلياً.

تلقى البيت الأبيض سيلاً من الشكاوى من حلفاء خليجيين وأوروبيين أعربوا عن استيائهم العميق إزاء استمرار إغلاق مضيق هرمز، وما يترتب عليه من احتمالات مقلقة لبسط إيران سيطرة مستقبلية على هذا الممر الحيوي. وفي سياق متصل، حثّت الصين التي يواجه اقتصادها تحديات هيكلية على ضرورة إعادة فتح المضيق نظراً لاعتمادها الاستراتيجي عليه. وبحسب مسؤول رفيع في الإدارة الأمريكية، فإن الرئيس ترامب يتخوّف من أن تُلقى هذه الأزمة بظلالها على قمته المرتقبة مع "شي جين بينغ" في بكين بعد أسبوعين، ومع ذلك، لا تلوح في الأفق أي بادرة لحلّ وشيك.

لقد خلّف الشهران الأولان من الحرب أضراراً اقتصادية عالمية فادحة، إذ تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تراجع حركة المرور عبر المضيق بنسبة 90%، لتنحسر من 150 عبوراً يومياً إلى مستويات متدنية للغاية. ونتيجة لذلك، قفز سعر خام (برنت) هذا الأسبوع إلى أعلى مستوياته منذ أربع سنوات ليلامس 126 دولاراً للبرميل، وهو ما انعكس بشكل مباشر على محطات الوقود الأمريكية التي سجّل فيها متوسط سعر الغالون 4.18 دولاراً. وفي اجتماع ضمّه مع مسؤولي قطاع الطاقة، حذّر ترامب من أن الحصار قد يمتد لأسابيع إضافية أو ربما أكثر.

ولم تقتصر التداعيات على قطاع الطاقة فحسب، بل امتدت لتشمل سلعاً حيوية كالأدوية، وسط توقعات (البنك الدولي) بارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 16% هذا العام، مدفوعةً بقفزة في تكاليف النقل ونقص حاد في إمدادات الأسمدة التي تعتمد في تصنيعها على صادرات الخليج. وفي ظل هذا المشهد القاتم، أكدت (وكالة الطاقة الدولية) أن العالم يواجه حالياً "أكبر تهديد لأمن الطاقة في التاريخ الحديث".

يتجه كبار الشاحنين ومنتجي الطاقة وحكومات الدول النفطية في الخليج نحو إعادة صياغة استراتيجياتهم، عبر تبني نموذج قائم على الاحتفاظ بـ "مخزونات وقائية" لمواجهة الصدمات المفاجئة، كبديل لنموذج "التوريد في الوقت المناسب" (Just-in-Time) الذي أثبتت الأزمة تراجع كفاءته. ورغم أن البنية التحتية الراهنة قد تساهم جزئياً في دعم هذا التحوّل، إلا أنها لا تخلو من تحديات ومخاطر ذاتية.

ففي المملكة العربية السعودية، يعمل الخطان الرئيسيّان العابران للقارة باتجاه البحر الأحمر بكامل طاقتهما الاستيعابية، علاوةً على أن هذا المسار يظل عرضةً لتهديدات الحوثيين المدعومين من إيران. وفي المقابل، يبرز خط أنابيب "حبشان-الفجيرة" كشريان استراتيجي ينقل النفط من الحقول الإماراتية إلى ميناء الفجيرة المطل على بحر العرب، مما يمنح أبوظبي فرصة لتوسيع منشآتها التصديرية بعيداً عن ضغوط المضيق. أما الخط "العراقي-التركي"، فرغم قدرته على إيصال النفط إلى البحر الأبيض المتوسط، إلا أنه يفرض تكاليف إضافية وزيادة في المسافات الزمنية لمسارات الشحن.

وفي سياق البحث عن بدائل مستدامة، تجري حالياً مداولات مكثفة لإنشاء خطوط أنابيب جديدة تعبر الأراضي السعودية باتجاه الموانئ العُمانية، أو تعزيز المسارات التصديرية عبر العراق. وبالتوازي مع هذه المشاريع الضخمة، يتجه مشغلو الأنابيب

نحو حلول تقنية مرحلية لزيادة التدفق، مثل حقن المواد الكيميائية لتقليل الاحتكاك (Drag Reducing Agents) أو تكثيف محطات الضخ لرفع القدرة الاستيعابية للخطوط القائمة.

لم يعد التساؤل الجوهري الذي يورق القوى الاقتصادية المعتمدة على صادرات الخليج متمحوراً حول موعد إعادة فتح مضيق هرمز، بل حول الدور الوظيفي للمضيق في موازين قوى "سوق ما بعد الحرب". وفي خطوة استباقية لمواجهة الاضطرابات القادمة، حسمت دولة الإمارات العربية المتحدة قرارها بإعلان الانسحاب من منظمة (أوبك) وهو خيارٌ لطالما لوّحت به سابقاً، رغبةً منها في رسم مسار استراتيجي مستقل يتحرر من قيود الحصص والالتزامات الجماعية للمنظمة.

ومع ذلك، تظل الاستثمارات الضخمة التي تُقدّر بمليارات الدولارات رهينةً بضمانات أمنية حقيقية، إذ تتردد دول الخليج وشركات الطاقة العالمية في ضخ رؤوس أموال جديدة ما لم تتلقّ تأكيدات بأن هذه المنشآت لن تقع في مرمى الاستهداف الإيراني. فالى جانب إغلاق المضيق، شهد الشهران الماضيان تصعيداً طال البنية التحتية للطاقة في الدول المجاورة، حيث كشفت وكالة الأنباء السعودية الرسمية مطلع الشهر الجاري عن انخفاض الإنتاج النفطي بمقدار 600 ألف برميل يومياً جراء الهجمات، كما لم يسلم ميناء الفجيرة البديل الاستراتيجي المقترح من عمليات استهداف مماثلة. في هذا السياق، يلجّص أحد كبار تجار النفط المشهد قائلاً: "إن كافة الحلول اللوجستية المطروحة تظل قاصرة عن معالجة المعضلة الجوهريّة، وهي وجود طرف معادٍ يمتلك القدرة المستمرة على تهديد الملاحة والمنشآت النفطية في المنطقة. فلا يوجد بديل تقني أو مسار جغرافي قادر على تحييد قدرة إيران على ضرب الشرايين الحيوية التي تغذي سوق الطاقة العالمي".

في هذا الصدد، شدد دبلوماسي من منطقة الشرق الأوسط على أن أي صيغة لا تضمن عودة المضيق إلى وضعه القانوني السابق كمرر مائي حر ومفتوح للملاحة الدولية ستكون غير مقبولة جملةً وتفصيلاً. بيد أن ثلثة من المراقبين شككوا في واقعية هذا الطرح، مشيرين إلى أن الدول المتضررة قد تضطر في نهاية المطاف إلى صياغة تفاهات مباشرة مع طهران لحماية لمصالحها.

في هذا السياق، يرى ريتشارد نيفيو، نائب المبعوث الأمريكي الخاص لشؤون إيران، أنه "كلما طال أمد الأزمة، تزايدت احتمالات لجوء الدول لتأمين مصالحها الاقتصادية عبر إبرام صفقات ثنائية مع الإيرانيين، حتى وإن كان ذلك على حساب علاقتها بواشنطن".

وفي المقابل، جاء موقف واشنطن حازماً على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض، آنا كيلي، التي أكدت في بيان لها أن "الحصار سيبقى قائماً حتى تدعن إيران لاتفاقي يُحظى بالقبول الأمريكي"، مشددةً على أن المضيق يقع ضمن المياه الدولية، وأن الإدارة الأمريكية لن تسمح تحت أي ظرف بفرض رسوم عبور إيرانية عليه.

من جانبه، طرح ريتشارد هاس، المسؤول السابق في الخارجية الأمريكية، سيناريو "الخيار الأقل سوءاً"، المتمثل في تشكيل تحالف متعدد الجنسيات لإدارة الممر المائي، مع إمكانية فرض رسوم رمزية. ومع ذلك، حذر هاس من أن هذا الإجراء لن يحرم إيران من قدرتها على إغلاق المضيق مجدداً في المستقبل، مختتماً رؤيته بالقول: "من مفارقات هذه الحرب أن طهران اكتشفت فجأةً فاعلية سلاحها الحقيقي، فبينما انصبّ التركيز الدولي على برنامجها النووي، أثبتت إيران أن ورقتها الراححة تكمن في قبضتها على المضيق".

قد تشكّل هذه التسوية، في حد ذاتها، سابقةً تاريخية خطيرة، فإذا أُقرّ لإيران حق فرض رسوم عبور في مضيق هرمز، فقد يُحفّز ذلك دولاً أخرى على استنساخ التجربة في ممرات ملاحية حيوية ومزدحمة، مثل مضيق "ملقا" الذي يربط بين المحيطين الهندي والهادئ، أو مضيق "تايوان" الذي يُعد شريان الصادرات الصينية للعالم.

ويبقى السؤال الجوهرى الذي سيتردد صداه طويلاً حتى بعد خمود أصوات المدافع: كيف يمكن للولايات المتحدة وحلفائها في الخليج صياغة استراتيجية تحول دون تكريس هذا الواقع المأزوم؟.

\*\*\*